سياسة المملكة العربية السعودية في مجال تنمية القطاع الصناعي

د/ أسماء عبدالعزيز عبدالله أبا الخيل

أستاذ مساعد قسم الجغرافيا– كلية الآداب – جامعة الملك سعود – الرياض – المملكة العربية السعودية

الملخص:

يعد القطاع الصناعي رافداً أساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة، وهو أحد أهم العوامل المؤثرة في أمن الدولة و قوتها السياسية، وقد تناولت هذه الدراسة سياسة المملكة العربية السعودية في مجال تنمية القطاع الصناعي، وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على سياسة المملكة العربية السعودية في مجال الصناعة، والتعرف على التوزيع الجغرافي للصناعات في المملكة العربية السعودية، وعرض تجارب بعض الدول في مجال الصناعة، ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام بعض الأدوات لتحقيق أهداف الدراسة ومنها استخدام برنامج Arc map pro 2.9.2 لإنتاج وإخراج الخرائط المتعلقة بالدراسة، كما تم عمل تحليل استراتيجي حول الصناعة في المملكة العربية السعودية من خلال عمل جدول للتحليل الرباعي (SWOT Analysis) لنقاط القوة والضعف والفرص والمهددات في منطقة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أن الصناعة في المملكة تعد أحد الأنشطة الاقتصادية المهمة التي بدأت تشهد نمواً، إلا أنها تعاني من بعض التحديات، كما أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها، الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال الصناعة، إضافة إلى التركيز على عمل أبحاث علمية في مجال الصناعة ووضع استراتيجيات للبحث والتطوير.

الكلمات المفتاحية: الصناعة في المملكة، القطاع الصناعي، مناطق المملكة، السياسة الصناعية.

المقدمة:

تعد الصناعة أحد الركائز والدعائم الأساسية لقوة الدولة، ويشكل القطاع الصناعي رافداً مهماً للإنتاج الاقتصادي للدولة حيث يلعب دوراً مهماً في نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وتمثل مقومات الأمن الوطني ركائز أساسية يتم من خلالها بناء الدولة بشكل آمن ومتكامل، إضافة إلى أن أنظمة الدول تستند إلى هذه المقومات، وتعتبر من القواعد التي يتوقف على وجودها بناء مثل هذه الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وغير ذلك من الأنظمة، ويتمثل البعد الخارجي لتحقيق الأمن في المجال الاقتصادي من خلال تحقيق عدد من العوامل منها اعتماد الدولة الكلي على ذاتها لتحقيق أهدافها الاقتصادية وإقامة علاقات خارجية مع الدول لتتمكن من تحقيق المتطلبات الضرورية للسوق والسكان داخلياً وذلك من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي للشعب إضافة إلى قدرة الدولة على الاستقلالية في اقتصادها، دون اعتماد على الدول الأخرى في شتى القطاعات، وتطوير صناعاتها التقنية وزيادة خطوط الإنتاج ومنها الإنتاج الصناعي، والاستفادة من موارد الدولة لتحقيق أهدافها (السميري و المقاطي، ٢٠١٠م: ١٣٨ – ٢٦٤).

وتعد القدرة الصناعية للدولة عاملاً مؤثراً في قوتها السياسية خاصة إنتاج الصناعات العسكرية والحربية، كما يسهم تقدم الصناعة في نمو الدولة، وارتفاع المستوى المعيشي للسكان، وكلما كانت الدولة متقدمة صناعياً قل اعتمادها على الدول الأخرى خاصة في مجال الصناعات الاستراتيجية كصناعة السيارات والآلات ، التي تكسب الدولة ثقلاً سياسياً، وإذا تنوعت الصناعات في الدولة بشكل متوازن، أدى ذلك إلى إكساب الدولة ثقلاً سياسياً على غرار الدول المتقدمة مثل، الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وألمانيا وبريطانيا والصين واليابان(هارون،٢٠٠٩م: ص ٢٠١ – ٢٠٢).

وكلما كانت الصناعات الاستراتيجية والصناعات العسكرية، خاصة صناعة الصلب وصناعة السيارات والطائرات والمعدات العسكرية تشكل قاعدة صناعية أكبر وأوسع، فإن

ذلك يشير إلى قوة الدولة من خلال حجم الإنتاج الصناعي ونسبته في الناتج المحلي الإجمالي للدولة (طشطوش، ٢٠١٢: ص ٨١).

وقد أولت حكومة المملكة العربية السعودية القطاع الصناعي أهمية كبيرة من خلال الخطط الخمسية للتنمية التي سعت لتطوير القطاع الصناعي وإنشاء المدن الصناعية.

وتشهد المملكة العربية السعودية تطوراً اقتصادياً، ونهضة تنموية بما فيها القطاع الصناعي، وتعد الصناعة في المملكة العربية السعودية أحد الأنشطة الاقتصادية المهمة التي بدأت تشهد نمواً، إلا أنها تعاني من بعض المعوقات منها على سبيل المثال منافسة الصناعات المستوردة.

ووفقاً لرؤية المملكة ٢٠٣٠ فإن المملكة العربية السعودية تسعى لتنمية قطاع الصناعة، وتنمية الصناعات العسكرية وتطوير الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز والطاقة، حيث أن وجود صناعات قوية في المملكة سيعزز دورها الريادي على المستوى الإقليمي والعالمي.

مشكلة الدراسة:

يشكل القطاع الاقتصادي العمود الفقري لمعظم الدول، ولا يتوقف دور القطاع الاقتصادي على المشاريع التنموية فقط، بل يؤثر على السياسات الأمنية والعسكرية والخارجية، كما يتحكم أيضاً في العديد من التوجهات الداخلية والخارجية لمعظم الدول (القباع، ٢٠٠٤م: ص ٢٠٨).

وتمتلك المملكة العربية السعودية العديد من مقومات النشاط الصناعي، خاصة المواد الخام، والمقومات المادية ورأس المال، والوقود والطاقة، إلا أن هناك بعض التحديات والصعوبات التي تواجه تطور القطاع الصناعي في المملكة، ومن أهمها نقص الأيدي العاملة الوطنية خاصة المدربة ذات المهارة، إضافة إلى ذلك ضعف دور القطاع الخاص، كما أن هناك حاجة لتعزيز الاستثمارات وتشجيع المستثمرين في القطاع الصناعي بكافة أشكاله، وتطوير المدن الصناعية، وإنشاء المزيد منها، واستخدام أحدث الأجهزة والتقنيات الحديثة في مجال الصناعة، وذلك لدفع عجلة التنمية الصناعية التي تعد أحد أهم متطلبات الأمن المستقبلي، لتصل إلى مراتب متقدمة تنافس دول العالم الرائدة في مجال الصناعة، وذلك من خلال الوصول إلى قدر عالٍ من الكفاءة في هذا المجال.

الأهداف:

١- إلقاء الضوء على سياسة المملكة العربية السعودية في مجال الصناعة.

٢- التعرف على التوزيع الجغرافي للصناعات في المملكة العربية السعودية.

٣- عرض تجارب بعض الدول في مجال الصناعة.

الدراسات السابقة:

استعرض (مصطفى، ٢٠٠٤م) استراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر من خلال دراسة حالة إقليم جنوب الصعيد، وتناول الباحث بالدراسة والتحليل استراتيجية التوطن الصناعي في مصر ، واستعرض العوامل المؤثرة على هذا التوطن، واستخدم نظم المعلومات الجغرافية في عمل نموذج للتوطن الصناعي الإقليمي من خلال تحويل الخصائص المرغوب توافرها في الموقع المطلوب إلى خرائط تم التعامل معها، وتحليلها للوصول إلى الموقع الأنسب، وأثبت الباحث في دراسته تراجع تأثير الموارد الطبيعية بالنسبة للتوطن الصناعي مقابل دور أكبر للبنية الأساسية، ودور رئيسي وجوهري للخصائص الاقتصادية والاجتماعية.

وتناول (Ketels, 2007) السياسة الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية، وأشار الباحث إلى أن السياسة الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية لا تشبه السياسات الصناعية في الدول الأخرى، وأشار إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها اتفاقيات صناعة قوية، كما أن لديها استراتيجية شاملة ومتسقة، واقترح الباحث تحليلاً لبيئة الأعمال الاقتصادية الجزئية في الولايات المتحدة لشرح أداء صناعات معينة ، وذكر أن المزيج القوي من الاستثمار في ظروف أكثر تعقيداً وتأمين سياق تنافسي لمنافسة الشركات عبر سوق محلي ضخم يجعل الولايات المتحدة متقدمة على العديد من أقرانها مما قدم فوائد للعديد من الصناعات وزاد من فاعلية سياسات معينة خاصة سياسة الابتكار وريادة الأعمال، كما مكنت بيئة الأعمال التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية من تطوير مجموعات إقليمية قوية ودرجات عالية من التخصص الاقتصادي الإقليمي.

وتناول (الغمري، ٢٠١١م) خصائص التوزيع الجغرافي لصناعة مواد البناء والصيني والخزف والزجاج في المملكة العربية السعودية، حيث تعد هذه الصناعات أحد الأسس المهمة في التنمية العمرانية في المملكة، واعتمد الباحث في دراسته على المنهج التحليلي الاستقرائي من خلال استعراض خصائص التوزيع الجغرافي لهذه الصناعات في المناطق الإدارية في المملكة، واستخدم الطرق الإحصائية لبناء الجداول وخرائط الدراسة، وتوصل إلى عدد من النتائج لمعرفة التركز والتشتت المكاني لهذه الصناعات في المناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية.

ودرس (العنزي، ٢٠١٥م)، تطوير التصنيع العسكري في دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة التهديدات الخارجية، وقدم الباحث رؤية استراتيجية لأهمية التصنيع العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي ومقدرته على مواجهة التهديدات الخارجية، واستخدم الباحث الطريقة الإحصائية في تحليل ومقارنة بعض الإحصاءات الخاصة بالنفقات على التسليح والتصنيع، وتوصل إلى عدد من النتائج منها، ضعف الصناعات الحربية في دول مجلس التعاون الخليجي.

وتناولت (الطالب، ٢٠١٥م)، الصناعة في محافظة الأحساء من وجهة نظر جغرافية، حيث تتبعت الباحثة التطور التاريخي للصناعة في محافظة الأحساء، وتطرقت إلى العوامل الجغرافية التي أثرت في توطن الصناعات وتنظيمها المكاني، وأنسب مناطق التوطن الصناعي مستقبلاً، كما أشارت إلى الآثار والمشكلات الناتجة عن النشاط الصناعي من جوانبها المختلفة، واستخدمت الباحثة عدد من المناهج والأساليب، منها الأساليب الإحصائية والكارتوجرافية.

وتطرق (الهويش، ٢٠١٥)، في دراسته القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية نظرة اقتصادية تحليلية مكانية، إلى دراسة وتحليل حجم خصائص مكونات القطاع الصناعي السعودي، وطبيعة توزيعه مكانياً بين مناطق المملكة العربية السعودية في الفترة ما بين ١٩٩٥ – ٢٠١٢م، واستنتج الباحث وجود تركز مكاني للأنشطة الصناعية في مناطق معينة دون غيرها، الأمر الذي يتطلب إيجاد سياسات تنموية تحفيزية تعمل على

إعطاء المناطق الإدارية الأخرى فرصةً لتسهم في دفع عجلة التنمية الصناعية وإيجاد صناعة إقليمية متوازنة ومستدامة.

وقدم (Barwick et al, 2019) دراسة عن السياسة الصناعية للصين: تقييم تجريبي، حيث تناول سياسة صناعية مهمة في الصين في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بهدف دفع صناعة بناء السفن في الصين إلى أكبر صناعة على مستوى العالم، باستخدام بيانات شاملة عن أحواض بناء السفن في جميع أنحاء العالم، ونموذج ديناميكي لدخول الشركات الصناعية والاستثمار والإنتاج ، وأشار الباحث إلى أن حجم السياسة كان هائلاً وعزز الاستثمار المحلي للصين، ودخولها وحصتها في السوق العالمية بشكل كبير، وأشار الباحث أنه من ناحية أخرى كان هناك بعض السلبيات أدت إلى تفتيت الصناعة والتباطؤ، مما يلفت إلى أن فاعلية السياسة مختلفة ومتفاوتة، لذلك فإنه يمكن الحد من السلبيات من خلال تنفيذ سياسات لمواجهة التقلبات الدورية، وتوجيه الإعانة والدعم للشركات الأكثر إنتاجية.

وأشار (Shakib, 2020) في دراسته استخدام ديناميكيات النظام لتقييم سياسات تطوير التجمعات الصناعية، وعمل الباحث في هذه الدراسة على تقديم نموذج لتطوير التجمعات الصناعية، والتحقيق في آثار السياسات المختلفة من خلال تطبيق منهج ديناميكيات النظام (SD) ويشتمل النموذج المفاهيمي المقترح على حجم الكتلة، وتفاعل التجمعات مع الموردين والموظفين وطلب السوق الداخلي والخارجي والقدرة الإنتاجية ومؤسسات التدريب والبحث، والاستثمار، كما تشمل السياسات المدروسة استراتيجيات الشركات، والسياسات الوطنية والدولية، مثل منح قروض حكومية منخفضة الفائدة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أنه إذا تم تطبيق سياسات معينة فإن ذلك سيؤدي إلى كبر التجمعات وسرعة نموها .

واستعرض (Vlados & Chatzinikolaou, 2020) أفكار حول التنافسية والسياسة الصناعية المتكاملة مجال التقارب المتبادل، وذكر أن التنافسية والسياسة الصناعية تلعبان دوراً حاسماً في تطوير النظم الاجتماعية والاقتصادية، وأشار إلى أن السياسة الصناعية

الشاملة ومتعددة الأبعاد يمكن أن تساعد في خلق القدرة التنافسية للشركات أو الصناعات أو الدول والتكتلات الاقتصادية، بحيث تكون السياسة الصناعية قادرة على تعزيز الابتكار في مختلف النظم البيئية المحلية والإقليمية، وأشار الباحث بأنه يمكن لصانعي السياسات التركيز على قضايا محددة تتعلق بتحسين أداء النظم الفرعية المختلفة، مما يؤدي إلى التعزيز الشامل للنظام الاقتصادي الوطني من خلال وضع مخططاً عاماً للسياسة الصناعية المتكاملة.

وتناول (Bonvillian, 2021)، منهج السياسة الصناعية المستجدة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأشار إلى أن الفترات السابقة بذلت جهود من خلال السياسة الصناعية لتحدي الحرب الباردة وللقدرة التنافسية مع اليابان، ثم بدأت مبادرة تكنلوجيا الطاقة وجهود التصنيع المتقدمة في الولايات المتحدة، وتطلبت برامج التصنيع بنية تحتية داعمة، وآليات تشغيل جديدة، وجهود بحثية متكاملة، ومعالجة البيانات، واستخدام تقنيات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية والتي يستند إليها الاقتصاد اليوم، كما ظهرت سياسة العلوم والتكنلوجيا من خلال المجلس الوطني المسؤولة عن تطوير استراتيجية بحثية وطنيه لأشباه الموصلات لضمان ريادة الولايات المتحدة الأمريكية في تكنلوجيا أشباه الموصلات لما لها من أهمية بالغة في نمو الاقتصاد الأمريكي والوطني والأمني.

ناقشت الدراسات السابقة موضوع الصناعة والسياسة الصناعية ودورها في تطور اقتصاد الدول، ومنها دراسات على المستوى المحلي ودراسات على المستوى الإقليمي وعدد من الدراسات على المستوى العالمي، وتنوعت مناهج هذه الدراسات وأهدافها وأساليبها الإحصائية، وتناولت هذه الدراسات السياسات الصناعية التنموية الوطنية لعدد من الدول، والمبادرات والاستراتيجيات، وقدم بعض الباحثون رؤية استراتيجية لأهمية التصنيع، واستعرض بعض الباحثين العوامل الجغرافية التي أثرت في توطن الصناعات وتنظيمها المكاني، واستفادة هذه الدراسة من الدراسات السابقة في التعرف على تجارب عدد من الدول في مجال الصناعة، والسياسات التي استخدمتها بعض الدول لتنمية وتطوير القطاع الصناعي، وانفردت هذه الدراسة باستعراض سياسة المملكة العربية السعودية في مجال القطاع الصناعي.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، من خلال إلقاء الضوء على سياسة المملكة في مجال الصناعة، العربية السعودية، والتعرف على التوزيع الجغرافي للصناعات في المملكة العربية السعودية، واستعراض تجارب بعض الدول في مجال الصناعة.

أدوات الدراسة:

تم استخدام برنامج Arc map pro 2.9.2 لإنتاج وإخراج الخرائط المتعلقة بالدراسة، كما تم عمل تحليل استراتيجي حول الصناعة في المملكة العربية السعودية من خلال عمل جدول للتحليل الرباعي (SWOT Analysis) لنقاط القوة والضعف والفرص والمهددات(التحديات) في منطقة الدراسة.

أولاً: سياسة المملكة العربية السعودية في مجال الصناعة:

تعد قدرة الدولة الصناعية أحد أهم العوامل المؤثرة في قوتها السياسية، ومن الصعب أن تكون الدولة قوية عسكرياً إذا لم تساندها قوة صناعية، لإنتاج الآلات العسكرية والحربية (هارون، ٢٠٠٩م: ٢٠١).

وتعتبر الصناعة أحد أهم الأنشطة الاقتصادية التي تسهم في تحقيق الدولة لأهدافها ومصالحها وتعزيز مكانتها ونفوذها بين الدول الأخرى.

والصناعة تعد من الأنشطة الاقتصادية المهمة والرئيسية في التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، حيث رسمت الدولة سياسات، ووضعت أهداف لتعزيز وتطوير التنمية الصناعية من خلال الخطط الخمسية التنموية، لتصبح رائدة في المجال الصناعي على مستوى العالم خاصة وأن المملكة تنعم بالاستقرار السياسي والأمن مما يسهم في نجاحها وتقدمها في مجال الصناعة ومنافسة الدول الصناعية الكبرى.

ومنذ خطة التنمية الأولى عام ١٣٩٠هـ والدولة حريصة على دعم الصناعة غير النفطية من أجل تنويع مصادر الدخل، وقدمت الدولة عدد من الحوافز التشجيعية لدعم القطاع الصناعي ومنها:

١-توفير البيئة الصناعية المشجعة من خلال تهيئة البنية التحتية للمناطق الصناعية الجديدة.
٢-توفير التمويل الميسر للمشاريع الصناعية عن طريق صناديق الإقراض الصناعية.
٣-الإعفاء الجمركي للآلات والمعدات والمستلزمات الصناعية وقطع الغيار.
٤-إيجار الأراضي المخصصة للأغراض الصناعية بأسعار رمزية.
٥-إعطاء الأولوية للصناعات السعودية في عقود الشراء الحكومي.
٦-توفير الغاز الطبيعي ومده للمدن الصناعية.
٧-تطوير شبكات النقل البري المختلفة في جميع مناطق المملكة.
٨-تطوير العلاقات الدولية والشريك الأجنبي في مجال الصناعة(النشوان، ٢٠٠٥م: ١٣٥ – ١٣٦).

وعرضت خطة التنمية التاسعة (٢٠١٠ – ٢٠١٤) عدد من السياسات في مجال تنمية الصناعة في المملكة ومنها:

- تعزيز الاستثمار الوطني الأجنبي في الصناعة وتشجيعه.
- تنمية الصناعات ذات الميزة التنافسية.
- دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والصناعات الرائدة.
- اعتماد التجمعات الصناعية منهجاً لتطوير القاعدة الصناعية وتنويعها، وجذب الاستثمارات الأجنبية في مجال الصناعات عالية التقنية.
- تعزيز أطر الشراكة مع القطاع الخاص.
- تنمية الصادرات الصناعية وتنويعها والارتقاء بجودتها.
- رفع المستوى العلمي والمعرفي والمهاري للعمالة في قطاع الصناعة.

وذلك من أجل الوصول بالصناعة الوطنية للمنافسة العالمية، وتحويل الموارد الوطنية إلى ثروة مكتسبة مستدامة، من خلال الابداع والابتكار، وعلى الرغم من تلك الجهود إلا أنها مازالت دون المأمول (وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية التاسعة، ٢٠١٠ – ٢٠١٤: ٥٣٨ – ٥٤١).

ثم تبنت المملكة العربية السعودية رؤية المملكة ٢٠٣٠ لتكون منهجاً وطريقاً للعمل التنموي، من خلال رسم الرؤية للسياسات والأهداف، وتهدف هذه الرؤية إلى زيادة حصة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي وتطوير هذا القطاع، وقد ضم برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ أحد برامج رؤية المملكة ٢٠٣٠، ضم عدد من الأهداف فيما يتعلق بالقطاع الصناعي، ومن ضمن هذه الأهداف:

- زيادة مساهمة قطاع التعدين في الاقتصاد الوطني.
- تحفيز القطاع الخاص لتصنيع السلع وتوفير الخدمات محلياً، وتشجيع القطاعين العام والخاص، للاعتماد على المنتجات والخدمات المحلية.
- تعظيم استخدام الثروات الهيدروكربونية والمعدنية المتوفرة حول المناطق الأقل نمواً، ولا توجد بها صناعات قائمة.
- التطوير المؤسسي والخصخصة لقطاع الكهرباء، وتحسين الكفاءة المالية.
- تعويض الاحتياطات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية للبترول، وزيادة حجم إمدادات الغاز من خلال تطوير أعمال الاستكشاف والاحتياطات.
- نمو القطاعات الاستراتيجية في قطاع الصناعة (برنامج التحول الوطني، ٢٠٢٠: ٥٢ –٥٥).

كما أطلق برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية مطلع العام ٢٠١٩م إلى تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة، ومنصة لوجستية عالمية، من خلال التركيز على محوري المحتوى المحلي والثورة الصناعية الرابعة، للمساهمة في تعظيم الأثر الاقتصادي، وتنويع القطاعات المستهدفة، واستدامة نموها، وريادتها، ومن الأهداف الاستراتيجية لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية: (رؤية ٢٠٣٠، برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، www.vision2030.gov.sa)

- إنشاء مناطق خاصة وإعادة تأهيل المدن الاقتصادية.
- زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة.
- رفع تنافسية قطاع الطاقة.

- تعظيم القيمة المتحققة من قطاع التعدين والاستفادة منها.
- تطوير الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز.
- توطين الصناعات الواعدة.
- توطين الصناعة العسكرية.
- رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية.
- تحسين الربط المحلي والإقليمي والدولي لشبكات التجارة والنقل.
- إنشاء وتحسين أداء المراكز اللوجستية.
- زيادة الطاقة الإنتاجية والتوزيعية للغاز.
- رفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز (رؤية ٢٠٣٠، برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، www.vision2030.gov.sa).

فالسياسة الصناعية في المملكة العربية السعودية تتقدم بخطى مدروسة منطلقة إلى الأمام لتنافس دول العالم المتقدمة، من خلال دورها الرائد والفاعل، مما يجعل التخطيط للصناعات والتنمية الشاملة والمتوازنة يشكل عاملاً حيوياً وأمراً مهماً تسعى حكومة المملكة لإنجازه، كما تسعى لتنويع القاعدة الاقتصادية، عن طريق تقليل الاعتماد الأساسي على الصادرات النفطية (القحطاني، ٢٠١٦م: ١٨).

وعلى الرغم من الاهتمام في مجال القطاع الصناعي بالمملكة، والسعي لتنميته وتطويره بدعم من حكومة المملكة العربية السعودية من خلال سياسة دعم وتطوير القطاع الصناعي، إلا أنه لا يزال دون المستوى المطلوب، خاصة في مجال الصناعات غير البترولية كالصناعات الاستراتيجية مثل الصناعات العسكرية وصناعة السيارات ووسائل النقل الأخرى، ويتطلب الأمر لتطوير القطاع الصناعي المبادرة بتنفيذ سياسات وأهداف رؤية ٢٠٣٠، وتنمية القطاع الصناعي، وإيجاد صناعات جديدة متقدمة وذات تقنيات عالية، لتنويع هيكل القطاع الصناعي واستدامته وتطويره، بما يتماشى مع معايير الجودة والمواصفات العالمية.

ثانياً: مقومات الصناعة في المملكة العربية السعودية:

تتميز المملكة العربية السعودية بتوفر معظم مقومات الصناعة فيها، ومن أهم مقومات الصناعة في المملكة ما يلي:

- وفرة رأس المال الذي يعد من أهم المقومات لنجاح الصناعة.
- توفر الطاقة والقوى المحركة في المملكة، حيث تمتلك المملكة مخزون واحتياطي ضخم من احتياطي النفط والغاز الطبيعي في العالم.
- وفرة المواد الخام، حيث تمتلك المملكة ثروة ضخمة من المواد الخام التي يمكن استخدامها في العديد من المنتجات الصناعية.
- تشجيع الحكومة للقطاع الصناعي ودعمه، والسعي لتطوير القطاع الصناعي وتنميته، وإنشاء المدن الصناعية.
- السوق، ومنها الأسواق المحلية لوجود طلب من قبل السكان، إضافة إلى الطلب على الصناعات من قبل العديد من الدول الأخرى.
- الطرق ووسائل النقل والمواصلات المتقدمة جوية وبحرية وبرية وحديدية مما يسهل نقل المواد الخام بين أماكن الإنتاج وأماكن التوزيع والتسويق.

كما تتمتع المملكة العربية السعودية بموقع جغرافي مميز، حيث تقع في قلب العالم، كما ساعد موقع المملكة وامتدادها على الساحل الشرقي للبحر الأحمر والساحل الغربي للخليج العربي، ووجود العديد من المنافذ البحرية فيها ساعد على تلبية احتياجات الصناعة سواءً من جانب الاستيراد أو جانب التصدير، إضافة إلى إمكانية إقامة المصانع الضخمة على المناطق الساحلية (القحطاني، ٢٠١٦م: ٧٠ – ٧١).

كما أنشأت حكومة المملكة العديد من المدن الصناعية موزعة على عدد من مناطق المملكة من أبرزها مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين، كما تتضمن خطة الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية إنشاء المزيد من المدن الصناعية الجديدة في عدد من مدن المملكة، ويجري تطويرها بالتعاون مع القطاع الخاص الوطني والأجنبي، وفي إطار برامج الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص الوطني والأجنبي، جرى إطلاق

أربع مدن اقتصادية، وتضم هذه المدن مدينة الملك عبدالله الاقتصادية في رابغ، ومدينة الأمير عبدالعزيز بن مساعد الاقتصادية في حائل، ومدينة المعرفة الاقتصادية في المدينة المنورة، ومدينة جازان الاقتصادية في جازان، وتستقطب هذه المدن الاستثمارات الصناعية والخدمية(الوطنية والأجنبية) التي تسهم في تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، عن طريق جذب الصناعات ذات التقنية العالية، كما تسهم هذه المدن الصناعية في تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة العربية السعودية (وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية التاسعة، ٢٠١٠ – ٢٠١٤: ٥٣٥).

ويعد الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي أحد مقومات الصناعة في المملكة، ويمثل برنامج التوازن الاقتصادي أحد قنوات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويركز هذا البرنامج على نقل التقنية المتقدمة وتوطينها، وتدريب الطاقات الوطنية، وتعزيز روابط الصناعة الوطنية بالقطاع الصناعي العالمي والتكامل معه، ومن خلال هذا البرنامج تم عقد اتفاقيات مع عدد من الشركات العالمية انبثق منها العديد من الشركات المشتركة سعودية أجنبية في العديد من المجالات كصيانة هيكل ومحركات الطائرات، وتصنيع المنتجات والأنظمة الالكترونية، والعدادات الكهربائية، وإنتاج السكر، والمواد الكيميائية، وبطاريات السيارات، وغيرها من المنتجات الصناعية (وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية الثامنة، ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩: ٦١٨ – ٦١٩).

ومن مقومات الصناعة في المملكة، تقديم الحوافز المادية للقطاع الخاص الصناعي عن طريق توفير القروض الصناعية بدون فوائد، والتسهيلات في السداد، كما توفد المملكة سنوياً عدداً كبيراً من الطلاب المبتعثين للدراسة في دول العالم المتقدمة صناعياً، مما يؤدي لنقل التقنية وتجارب وخبرات تلك الدول (القحطاني، ٢٠١٦م: ٦٩ – ٧٢).

ثالثاً: التحديات التي تواجه الصناعة في المملكة العربية السعودية:

على الرغم من الجهود التي تبذلها حكومة المملكة العربية السعودية لتنمية القطاع الصناعي، إلا أن هناك بعض التحديات منها صعوبات تنظيمية، وفنية، واجرائية، ومعلوماتية، وتسويقية، إضافة إلى ضعف الاستفادة من الإعفاءات الجمركية، أو الحصول على أراضي بأسعار رمزية لذلك فإنه يستلزم الأمر اتخاذ سياسات وآليات لمعالجة تلك

المعوقات التي تواجه هذه المنشآت الصناعية (وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية التاسعة، ٢٠١٠ – ٢٠١٤: ٥٣٨).

إضافة إلى التحديات الأخرى ومنها:

- قلة الأيدي العاملة المدربة وذات الخبرة من الكوادر الوطنية، والاعتماد على الأيدي العاملة الأجنبية، فالعمالة الوطنية في القطاع الصناعي تعتبر محوراً أساسياً ومهماً لتنمية القطاع الصناعي وتطويره وضمان استدامته، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في مجال السعودة وتطوير التعليم والتدريب مازال القطاع يعاني من نقص الكوادر الوطنية المتخصصة وذات المستوى المهاري المرتفع، مما يستلزم تحقيق نقلة نوعية من خلال الإسراع بتوطين الوظائف الصناعية، ووضع السياسات والاستراتيجية اللازمة للاعتماد على العمالة الوطنية في بناء القاعدة العمالية القادرة على تحقيق خيارات المملكة في مجال التطوير والتحديث في القطاع الصناعي معتمدة على الابتكار والتقنيات الحديثة والمتطورة(وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية التاسعة، ٢٠١٠ – ٢٠١٤: ٥٣٦).
- قلة الموارد المائية خاصة المياه المتجددة.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي.
- الاقتصار على الأسواق المحلية والإقليمية وضعف المنافسة في الأسواق العالمية.
- ضعف استخدام التقنيات المتقدمة مما يعيق الصناعات المحلية وعدم قدرتها على منافسة الصناعات في الدول المتقدمة التي تستخدم أحدث التقنيات وأكثرها تطوراً.
- البيئة الصناعية وإطار التنمية المستدامة، فالاهتمام الحالي بالبيئة سوف يحظى بزخم متزايد مستقبلاً، لذلك فإن المحافظة على البيئة الصناعية وبذل الجهود واستخدام أحدث التقنيات لاحتواء الآثار السلبية، يعد أحد التحديات للقطاع الصناعي بالمملكة (القحطاني، ٢٠١٦: ١٥٨).
- عدم توطين التقنية الحديثة خاصة في الصناعات العسكرية حيث تواجه الصناعات العسكرية تحديات منها نقل التقنية وتوطينها وهي تحديات تواجه القطاع الصناعي والتقني

العسكري حيث هناك اعتماداً من قبل شركات التصنيع العسكرية الكبرى في العالم على التعاقدات الواردة من دول الشرق الأوسط لذلك قد لا تستجيب هذه الشركات بسهولة للتعاون من أجل نقل التقنية (العنزي، ٢٠١٥: ص ٧٣).

ومن المعلوم أن قدرة الدول على استيعاب التقنية وتطويعها لاحتياجاتها تؤدي دوراً مهماً وأساسياً في وصولها لمستوى التنافسية المطلوب في الإنتاج والتصدير، خاصة أن المنتجات ذات المحتوى التقني العالي هي الأكثر ديناميكية في أسواق التصدير العالمية، وفي المملكة تدل البيانات الصناعية على انخفاض عدد طلبات تسجيل الاختراع ذات المصدر الوطني مقارنة بدول أخرى، ولا تزال القدرات التقنية دون مستوى الطموح في معظم الشركات الصناعية، لذا يتطلب الأمر توجيه السياسة الصناعية نحو دعم القدرات البحثية والتطويرية للشركات الصناعية، إضافة إلى وضع السياسات اللازمة لتعزيز القدرات التقنية للصناعة الوطنية، وتطوير جودة الكفاءة الإنتاجية(وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية التاسعة، ٢٠١٠ – ٢٠١٤: ٥٣٧).

- نقص الإمكانيات والخبرات اللازمة للمنافسة في مجال التصنيع، حيث يشير الواقع الحالي للتصنيع خاصة في مجال الصناعات العسكرية إلى سد الاحتياج، والتطلع للأسواق العالمية، وبالرغم من نجاح بعض الصناعات العسكرية إلا أنه يوجد حد بين طموح الصناعات العسكرية في التطور والانتشار والتصدير وبين الواقع الممكن، إذ لا تتوفر لها الإمكانيات الضخمة التي تتوفر لمنافستها في الدول المتقدمة صناعياً (العنزي، ٢٠١٥: ص ٧٤).
- عدم وجود توازن في التوزيع الجغرافي للمصانع والمنشآت الصناعية حيث تتركز معظم المصانع في المناطق الثلاث الكبرى (الرياض، مكة المكرمة، المنطقة الشرقية) مما يعيق وجود تنمية صناعية شاملة ومتوازنة بين مناطق المملكة.

رابعاً: التوزيع الجغرافي للصناعات في المملكة العربية السعودية:

يعد تنوع الهيكل الصناعي والانتشار الجغرافي للصناعات دليلاً على تحقيق القطاع الصناعي لأهداف التنوع الاقتصادي، والتنمية المتوازنة، وعلى الرغم من دور القطاع الصناعي المهم خلال خطط التنمية، إلا أن الجهود لا زالت دون المأمول حيث يغلب على الهيكل الصناعي الحالي هيمنة الصناعات الأساسية التي تنتج البتروكيماويات والبلاستيك والمعادن الأساسية، وصناعات السلع الاستهلاكية ذات التقنية المتوسطة، وتعد الصناعات الرأسمالية ذات التقنية المتطورة في مراحل النمو الأولى رغم تطورها في السنوات الأخيرة، كما يتصف التوزيع الجغرافي للقطاع الناعي الذي يمتد من الساحل الشرقي ثم وسط المملكة وصولاً إلى وسط الساحل الغربي للمملكة، متركزاً في ثلاث مناطق إدارية من بين ثلاث عشرة منطقة إدارية (وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية التاسعة، ٢٠١٠ – ٢٠١٤: ٥٣٨).

حيث تستقطب المناطق الكبرى في المملكة العربية السعودية (منطقة الرياض، منطقة مكة الكرمة، المنطقة الشرقية) معظم الأنشطة الصناعية، وذلك من حيث إجمالي عدد المصانع في المملكة، أو قيمة التمويل الصناعي، وحجم الأيدي العاملة في القطاع الصناعي، وذلك بسبب قرب المصانع من مناطق الاستهلاك، ومدخلات الإنتاج من مواد خام وغيرها (وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية التاسعة، ٢٠١٠ – ٢٠١٤: ٥٣٢).

في عام ٢٠٠٩م بلغ عدد المصانع في منطقة الرياض ١٧٢٩ مصنعاً بنسبة ٣٧.٩%، وبلغ عدد الأيدي العاملة ١٩٤٥٥٦ عامل، أما اجمالي التمويل فقد بلغ ٦٤٠٦١ مليون ريال، تليها منطقة مكة المكرمة حيث بلغ عدد المصانع ١١٧٢ مصنعاً بنسبة ٢٥.٦%، تليها المنطقة الشرقية والتي بلغ عدد المصانع فيها ٩٩٤ مصنعاً بنسبة ٢١.٧%، وتقل أعداد المصانع والايدي العاملة في باقي المناطق، و تعد منطقة الحدود الشمالية المنطقة الأقل في عدد المصانع حيث بلغ عدد المصانع فيها لعام ٢٠٠٩م نحو ١٤ مصنعاً بنسبة ٠.٣% (جدول رقم ١)، (شكل رقم ١).

أما في عام ٢٠١٨م فقد تصدرت منطقة مكة المكرمة بقية مناطق المملكة حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية ٢٧.٢٨٩منشأة بنسبة ٢٤.٤%، تليها منطقة الرياض وقد بلغ عدد المنشآت الصناعية فيها ٢٧.٢٨٩ منشأة بنسبة ٢٤.٣%، تليها المنطقة الشرقية والتي بلغ عدد المنشآت الصناعية فيها ١٩.٥٩٩ منشأة بنسبة ١٧.٥%، أما أقل منطقة في عدد المنشآت الصناعية لعام ٢٠١٨م فهي منطقة الحدود الشمالية بنسبة ١.٠% (جدول رقم ٢)، (شكل رقم ٢).

ويتضح من خلال الأرقام السابقة تصدر المناطق الثلاث الكبرى في المملكة (منطقة الرياض، منطقة مكة المكرمة، المنطقة الشرقية)، في عدد المصانع والأيدي العاملة والتمويل، وذلك لكونها من أهم المناطق الكبرى في المملكة العربية السعودية حيث تضم هذه المناطق العاصمة والعاصمة المقدسة واهم مناطق انتاج البترول في المنطقة الشرقية، وتعد ذات ثقل سكاني كبير مقارنة ببقية المناطق الأخرى، كما تتوفر فيها معظم مقومات الصناعة من أيدي عاملة ومواد خام والنقل والمواصلات والأسواق.

يتسم التوزيع الجغرافي للصناعة بامتداده من الساحل الشرقي عبر منطقة الرياض في وسط المملكة إلى وسط الساحل الغربي للمملكة، بالتركز في ثلاث مناطق إدارية رئيسية من المناطق الثلاث عشرة، ولمعالجة هذا الوضع يستلزم الأمر تعزيز الروابط بين الصناعات التحويلية، وتحديد مجالات صناعية جديدة ذات محتوى تقني ومعرفي عالٍ، وتمتلك مقومات النماء والاستمرارية ولها قدرة على تعميق التنوع الهيكلي للقطاع الصناعي وتحويل موارده من الأنشطة الأقل إلى أنشطة أكثر إنتاجية، كما يتطلب تعزيز التنوع الهيكلي للقطاع الصناعي تحسين الانتشار الجغرافي للأنشطة الجغرافية في جميع مناطق المملكة العربية السعودية (وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية التاسعة، ٢٠١٠ – ٢٠١٤م: ٥٣٨ – ٥٣٩).

وعلى الرغم من تركز الصناعة في ثلاث مناطق إدارية، إلا أن الدولة تسعى لتطوير الصناعة وتحقيق الانتشار الجغرافي للصناعات في مناطق المملكة الأخرى من خلال تقديم الدولة دعم وحوافز لإنشاء المزيد من المشاريع الصناعية في جميع مناطق المملكة

حيث يلاحظ في (الجدول رقم ٢) زيادة عدد المنشآت الصناعية في عام ٢٠١٨م في جميع مناطق المملكة.

جدول رقم(١)التوزيع الجغرافي للمصانع المنتجة وحجم العمالة والتمويل للمصانع المنتجة المرخصة في المملكة حسب المناطق الإدارية لعام ٢٠٠٩م

م	المنطقة الإدارية	٢٠٠٩م			
		عدد المصانع		عدد العاملين	اجمالي التمويل للمصانع (بالمليون ريال)
١	الرياض	١٧٢٩	%٣٧.٩	١٩٤٥٥٦	٦٤٠٦١
٢	مكة المكرمة	١١٧٢	%٢٥.٦	١٤٣٩٣٣	٦١٦٢١
٣	المدينة المنورة	١٦٩	%٣.٧	٢١٢٢٤	٦٤٠١١
٤	القصيم	١٨٣	%٤.٠	١٤٢٨٩	٦١٢٥
٥	الشرقية	٩٩٤	%٢١.٧	١٢٧٤٠٩	١٩٢٤٢٣
٦	عسير	١٢٣	%٢.٦	٧٣٨٤	٣٨٦٩
٧	تبوك	٣٩	%٠.٨	٣٤٥٦	١٧٣٤
٨	حائل	٣٣	%٠.٧	١٣٨٨	٤٥٣
٩	الحدود الشمالية	١٤	%٠.٣	٨٢٨	١٢٥٩
١٠	جازان	٤٤	%٠.٩	٢٢٨٨	١٧٥٦
١١	نجران	٢١	%٠.٤	١٦٢٧	١٦٨٥
١٢	الباحة	١٦	%٠.٣	٤٥٩	٨٨
١٣	الجوف	٢٤	%٠.٥	٩٤٧	٢٣٦
	الاجمالي	٤٥٦١	%١٠٠.٠	٥١٩٧٨٨	٣٩٩٣٢١

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على وزارة الاقتصاد والتخطيط، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الكتاب الاحصائي السنوي ٢٠٠٩.

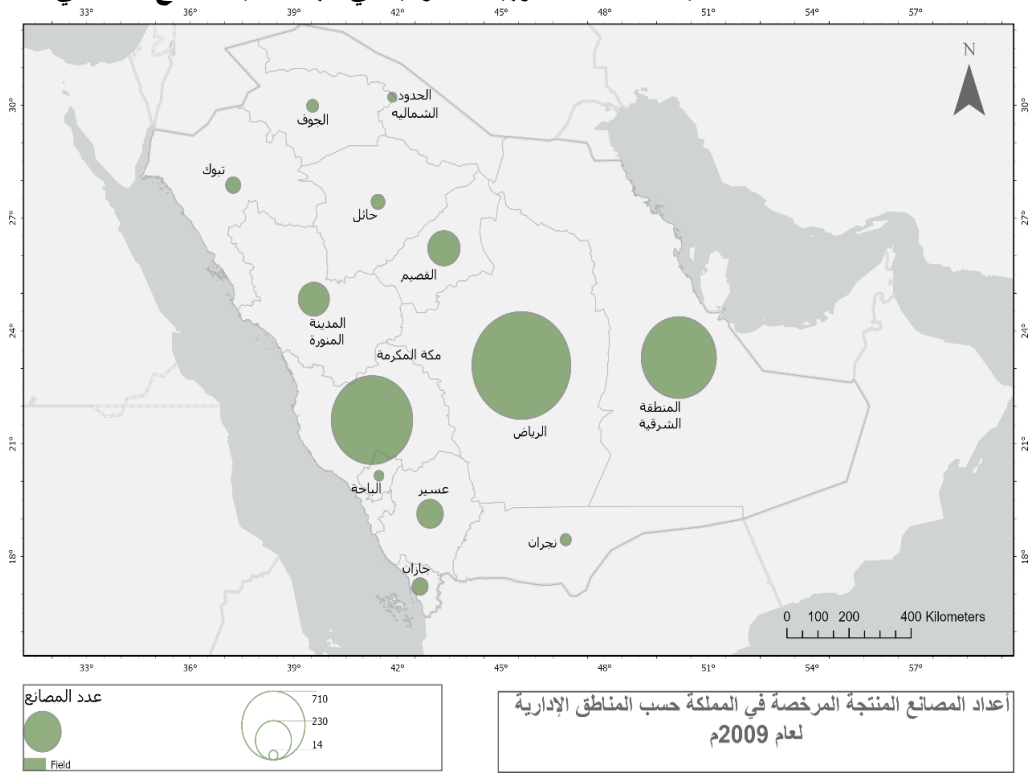

شكل رقم(١)التوزيع الجغرافي للمصانع المنتجة في المملكة حسب المناطق الإدارية عام ٢٠٠٩م

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على وزارة الاقتصاد والتخطيط الكتاب الاحصائي السنوي ٢٠٠٩، الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية، ٢٠٢١م.

جدول رقم(٢)التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية وحجم العمالة في المملكة حسب المناطق الإدارية لعام ٢٠١٨م

م	المنطقة الإدارية	٢٠١٨		
		عدد المنشآت الصناعية		عدد المشتغلين بالصناعة
١	الرياض	٢٧٢٨٩	%٢٤.٣	٣٤٣.٥٤٣
٢	مكة المكرمة	٢٧٣١٩	%٢٤.٤	٢٥٢.٨٥٦
٣	المدينة المنورة	٧٧٣٠	%٦.٩	٣٩.٧٦٤
٤	القصيم	٥٩٦٣	%٥.٣	٢٩.١٢٢
٥	الشرقية	١٩٥٩٩	%١٧.٥	٣٨٠.٠٩٧
٦	عسير	٦٤٣٨	%٥.٧	٣٦.٠٢٣
٧	تبوك	٣٠٦٤	%٢.٧	١٠.٦٢٥
٨	حائل	٢٧٠٨	%٢.٤	١١.٨٧٩
٩	الحدود الشمالية	١٢١٨	%١.٠	٤.٩٦٧
١٠	جازان	٤١٣٢	%٣.٦	١٤.٨٦٢
١١	نجران	٢٣٦٤	%٢.١	٦.٩٥٤
١٢	الباحة	٢١٩٨	%١.٩	٣.٩٣٠
١٣	الجوف	١٩١٢	%١.٧	٦.٠١٤
	الاجمالي	١١١٩٣٤	%١٠٠.٠	١.١٤٠.٦٣٦

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٨م، https://www.stats.gov.sa

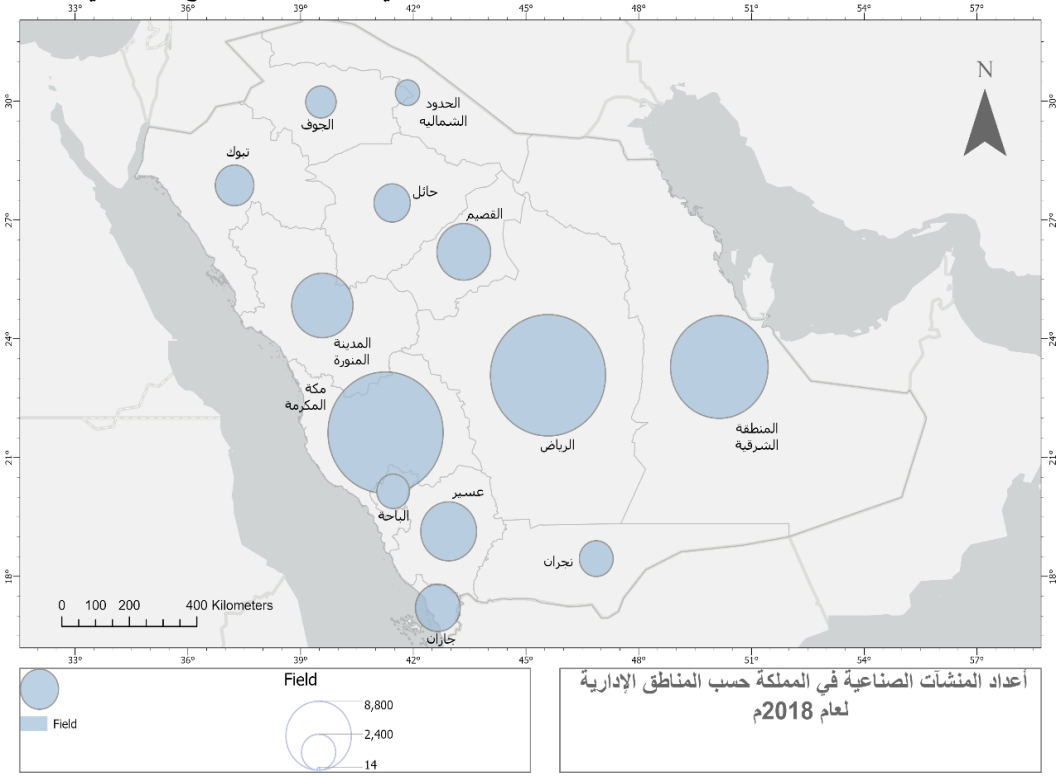

شكل رقم(٢)التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية في المملكة حسب المناطق الإدارية لعام ٢٠١٨م

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٨م، https://www.stats.gov.sa،

الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية، ٢٠٢١م.

أما الإنتاج الصناعي في المملكة فيوضح (الجدول رقم ٣) (شكل رقم ٣) معدل النمو السنوي في الرقم القياسي للإنتاج الصناعي في المملكة العربية السعودية، للأعوام ٢٠١٩م و٢٠٢٠م، و٢٠٢١م، حيث يلاحظ تراجع الإنتاج الصناعي في العامين ٢٠١٩م و٢٠٢٠م بسبب تداعيات جائحة كوفيد – ١٩ والتي أثرت سلباً على الإنتاج الاقتصادي في معظم دول العالم، ويلاحظ في نفس الجدول ارتفاع النمو في الإنتاج الصناعي من مايو إلى شهر

ديسمبر لعام ٢٠٢١م، بعد بداية تعافي العالم من جائحة كوفيد – ١٩ وانتعاش الأوضاع الاقتصادية مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠٢١م.

جدول رقم(٣) معدل النمو السنوي في الرقم القياسي للإنتاج الصناعي في المملكة العربية السعودية

م	الشهر	٢٠١٩م	٢٠٢٠م	٢٠٢١م
١	يناير	٠.٩–	٦.٧–	٦.٩–
٢	فبراير	٢.٠–	٥.٧–	١٤.٨–
٣	مارس	٦.٠–	٣.٣–	١٤.٥–
٤	أبريل	٦.٤–	٧.٠	٢٤.٠–
٥	مايو	٩.٠–	١٥.٥–	٠.٥
٦	يونيو	١٠.٣–	٢٢.٢–	١١.٩
٧	يوليو	٩.١–	١٣.٤–	٥.٩
٨	أغسطس	٧.٣–	١١.٦–	٥.٨
٩	سبتمبر	١١.٣–	٧.٥–	٦.٥
١٠	أكتوبر	٢.٥–	١٣.٥–	٧.٧
١١	نوفمبر	٨.١–	١٠.٠–	١٠.٣
١٢	ديسمبر	٦.٣–	٧.٦–	١١.٢

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠٢١م،

https://www.stats.gov.sa

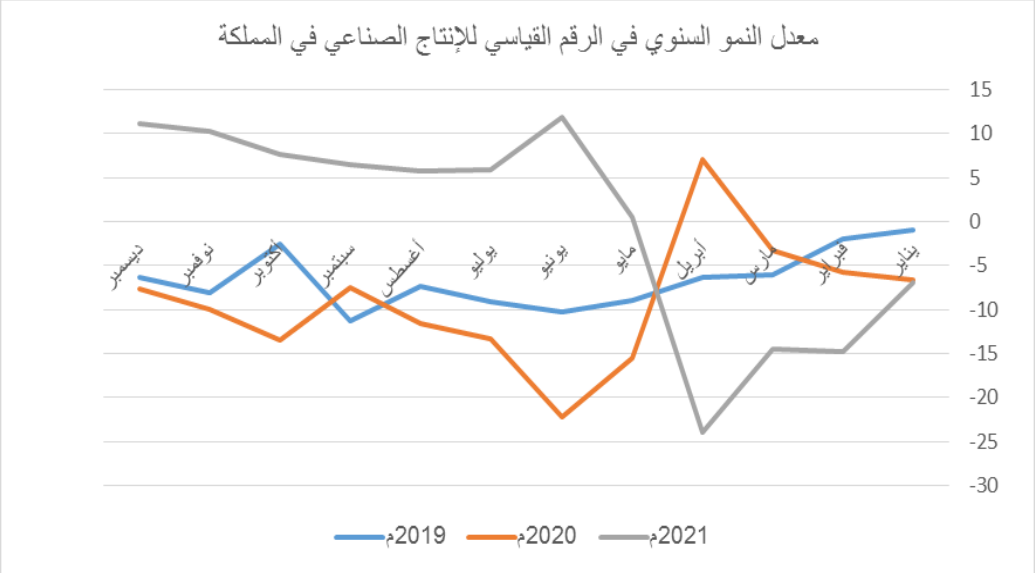

شكل رقم(٣)معدل النمو السنوي في الرقم القياسي للإنتاج الصناعي في المملكة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول السابق

خامساً: مساهمة القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية في الناتج المحلي:

يسهم القطاع الصناعي في الناتج المحلي وزيادة الدخل الوطني ورفع معدل النمو في الاقتصاد الوطني وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي، ودفع عجلة التنمية، وكلما زادت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي تزداد الصادرات، خاصة إذا كانت الصناعة تعتمد على استخدام التقنيات الحديثة.

ويوضح (الجدول رقم ٤) المساهمة النسبية للإنتاج الصناعي في المملكة في الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الأنشطة الصناعية، منها التعدين والتحجير، والزيت الخام والغاز الطبيعي، حيث حققت تلك الأنشطة الصناعية أعلى نسبة مساهمة بين الأنشطة الصناعية الأخرى.

كما (يوضح الجدول ٤) نمو الصناعات التحويلية ما بين عام ٢٠٠٩م وعام ٢٠١٧م، حيث بلغت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي لعام ٢٠٠٩م (١٠.٧) وارتفعت هذه النسبة لتصل (١٢.١) في عام ٢٠١٧م، إلا أنها تراجعت في الأعوام التالية فبلغت (١٠.٨) في عام ٢٠٢٠م، وقد يكون لجائحة كوفيد – ١٩ دوراً في خفض نسبة

مساهمة الصناعات التحويلية، حيث يلاحظ أنها بدأت ترتفع نسبتها من جديد لتصل (١١.٧) في عام ٢٠٢١م.

وأشارت الهيئة العامة للإحصاء أن الناتج المحلي الإجمالي (طريقة الإنتاج): هو عبارة عن إجمالي الإنتاج مطروحاً منه جملة الاستهلاك الوسيط للأنشطة الاقتصادية مضافاً إليه صافي الضرائب على المنتجات.

أما الناتج المحلي الإجمالي (طريقة الإنفاق): هو عبارة عن الإنفاق النهائي بأسعار المشترين ويشمل الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي والانفاق الاستهلاك النهائي الخاص، والتكوين الرأسمالي الإجمالي وصافي الصادرات (الصادرات مطروحاً منها الواردات) (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠٢١م، https://www.stats.gov.sa).

جدول رقم(٤) المساهمة النسبية للإنتاج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي

بالأسعار الثابتة (٢٠١٠=١٠٠)

العام / نوع النشاط	٢٠٠٩	٢٠١٠	١٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
التعدين والتحجير	٤٣.٦	٤١.٥	٤٢.٧	٤٢.٦	٤٠.٩	٣٩.٨	٤٠.٠	٤٠.٥	٣٩.٣	٣٩.٥	٣٨.٠	٣٧.٣	٣٥.٧
الزيت الخام والغاز الطبيعي	٤٣.٢	٤١.١	٤٢.٣	٤٢.٢	٤٠.٥	٣٩.٤	٣٩.٦	٤٠.١	٣٨.٩	٣٩.١	٣٧.٦	٣٦.٩	٣٥.٣
أنشطة تعدينية وتحجيرية أخرى	٠.٤	٠.٤	٠.٤	٠.٤	٠.٤	٠.٤	٠.٤	٠.٤	٠.٤	٠.٤	٠.٤	٠.٤	٠.٤
الصناعات التحويلية	١٠.٧	١١.٠	١٠.٩	١٠.٨	١٠.٨	١١.٥	١١.٧	١١.٩	١٢.١	١١.٤	١١.٤	١٠.٨	١١.٧
تكرير الزيت	٣.٤	٣.٢	٢.٩	٢.٨	٢.٦	٣.٠	٣.٣	٣.٧	٣.٨	٣.٥	٣.٤	٣.١	٣.٥
الصناعات التحويلية ماعدا تكرير الزيت	٧.٣	٧.٨	٨.٠	٧.٩	٨.٢	٨.٤	٨.٤	٨.٢	٨.٤	٧.٩	٧.٩	٧.٧	٨.١

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠٢١م، https://www.stats.gov.sa

ويشير (جدول رقم ٥) إلى نسبة مساهمة الصناعات (الاستخراجية) في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حسب تقرير الاسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، والصناعات الاستخراجية هي الصناعات التي تعتمد على استخراج الموارد الطبيعية غير المتجددة مثل النفط والغاز الطبيعي والمعادن والفحم، يوضح الجدول نسبة مساهمة هذه الصناعات في الناتج المحلي للدولة من العام ٢٠١١م إلى العام ٢٠١٧م، ومعظم الدول العربية انخفضت مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي للدولة مثل المملكة العربية السعودية التي بلغت النسبة فيها عام ٢٠١١م نحو٤٩.٥ وانخفضت تلك النسبة تدريجياً لتصل في عام ٢٠١٧م نحو ٢٦.٢، أيضاً أنخفت النسبة في كلاً من الإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر ومصر وعمان والعراق وقطر والكويت والمغرب وموريتانيا واليمن، بينما نجد نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي ارتفعت في ليبيا حيث كانت في عام ٢٠١١م ٤٥.٧ وارتفت تلك النسبة في عام ٢٠١٧ لتبلغ ٥٦.٧ .

أما (جدول رقم ٦) فيشير إلى نسبة مساهمة الصناعات (التحويلية) في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ما بين عام ٢٠١١م وعام ٢٠١٧م، ويلاحظ أن هذه النسبة في ارتفاع لدى بعض الدول العربية، لتوجه تلك الدول لتخفيف الاعتماد على الصناعات الاستخراجية، والتركيز على الصناعات التحويلية لتحقيق التنمية المستدامة، ويشير الجدول إلى أن نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية ارتفعت من ١٠.٠ في عام ٢٠١١م لتبلغ ١٢.٨ في عام ٢٠١٧م، ويلاحظ كذلك ارتفاع النسبة في عدد من الدول العربية منها البحرين والكويت وموريتانيا والأردن واليمن والجزائر وليبيا، بينما نجد انخفاض النسبة في عدد من الدول العربية الأخرى منها تونس والسودان وفلسطين والمغرب.

جدول رقم(٥) مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي

النسبة المئوية

م	العام / البلد	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
١	الأردن	٥.٥	٥.٥	٥.٩	٥.٤	٤.٩	٥.٩	٦.٥
٢	الإمارات العربية المتحدة	٢٦.١	٢٣.٠	٢٥.٤	٣٥.١	٣٨.١	٤٠.٣	٤٠.٢
٣	البحرين	١٤.٧	١٣.٤	١٥.٧	٢٦.٢	٢٨.١	٢٧.٠	٢٩.١
٤	تونس	٣.٩	٤.٩	٦.٧	٨.٣	٨.٨	٩.٢	٩.١
٥	الجزائر	٢١.٥	١٩.٠	٢١.١	٢٩.٤	٣٢.٣	٣٦.٦	٣٨.٠
٦	مصر	١١.٧	١٠.٢	١٤.٩	١٨.٩	١٨.٩	١٩.٠	١٦.٥
٧	جيبوتي	٦.١	٦.٢	٥.١	٥.٢	٥.٢	٤.٩	٣.٥
٨	المملكة العربية السعودية	٢٦.٢	٢٣.٧	٢٦.٠	٤١.٣	٤٥.٣	٤٨.٨	٤٩.٥
٩	السودان	٨.٦	٨.٨	٨.٠	٨.٢	٦.١	٥.٨	١٢.٨
١٠	سوريا	٢٢.١	٢٢.١	٢٢.٠	٢٢.٢	٢٢.٢	٢١.٥	٢٢.٩
١١	الصومال	٠.٦	٠.٦	٠.٧	٠.٧	٠.٧	٠.٧	٠.٧
١٢	العراق	٤٣.٨	٣٥.٥	٣٢.٨	٤٨.٣	٤٨.٢	٥١.٥	٥٤.٦
١٣	عمان	٣١.٦	٢٨.٩	٣٤.٦	٤٥.٤	٤٨.٣	٥٠.٣	٥١.٠
١٤	فلسطين	٢.٣	٢.٣	٢.٨	٣.١	٣.٤	٢.٦	٣.٣
١٥	قطر	٣٣.٣	٣١.٠	٣٧.٧	٤٩.٨	٥٣.٨	٥٦.٣	٥٧.٥
١٦	الكويت	٤٥.٢	٤١.٩	٤٠.٣	٥٤.٩	٥٨.٦	٦٠.٠	٥٨.٣
١٧	لبنان	٢.٥	٢.٧	٢.٨	٣.٩	٣.٨	٣.٨	٣.١
١٨	ليبيا	٥٦.٧	٥٨.٠	٢٠.٦	٥١.١	٥٣.٤	٥٤.١	٤٥.٧
١٩	المغرب	٤.٨	٤.٥	٥.٠	٤.٨	٥.٥	٥.٩	٦.٠
٢٠	موريتانيا	١٣.٢	١٢.٥	٧.٣	٣١.٠	٣٠.٠	٢٨.٢	٣٤.٧
٢١	اليمن	١١.٤	٥.٠	٥.٤	٢٥.٢	٢٣.٧	٢٣.٥	٢٨.٣
	مجموع البلدان العربية	٢٤.٣	٢١.٢	٢٣.٥	٣٥.٢	٣٨.٠	٤٠.٥	٤٠.١

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الاسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، ٢٠١٩م: ص ١٣.

جدول رقم(٦) مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي

النسبة المئوية

م	العام / البلد	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
١	الأردن	١٩.٢	١٩.١	١٧.٥	١٨.٠	١٨.٤	١٧.٨	١٨.٤
٢	الإمارات العربية المتحدة	٨.٨	٩.٠	٨.٨	٨.٥	٨.٤	٨.٤	٨.٢
٣	البحرين	١٨.٦	١٨.٠	١٧.٥	١٤.٩	١٤.٨	١٥.٠	١٥.٠
٤	تونس	١٤.٩	١٤.٩	١٦.٦	١٦.٠	١٦.٦	١٦.٨	١٧.٣
٥	الجزائر	٤.٤	٤.٤	٤.٥	٤.١	٣.٩	٣.٧	٣.٧
٦	مصر	١٦.٤	١٦.٨	١٦.٥	١٦.٤	١٥.٦	١٥.٨	١٦.٥
٧	جيبوتي	٤.١	٣.٩	٢.٤	٢.٤	٣.١	٣.٢	٣.٣
٨	المملكة العربية السعودية	١٢.٨	١٢.٩	١٢.٤	١٠.٨	١٠.٠	٩.٨	١٠.٠
٩	السودان	٨.٥	٨.٤	٨.٥	٩.٦	٩.٧	٩.٥	٩.٧
١٠	سوريا	٤.٧	٤.٧	٤.٧	٤.٧	٤.٧	٤.٧	٤.٦
١١	الصومال	٢.٢	٢.٢	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥
١٢	العراق	٢.٤	٢.٢	١.٨	٢.٩	٢.٣	٢.٧	٢.٨
١٣	عمان	١٠.٢	٩.٨	٩.٢	٩.٣	٩.٧	١٠.٠	١٠.٦
١٤	فلسطين	١٠.٨	١١.٠	١٢.٣	١٤.٧	١٤.٦	١٥.٧	١٣.٨
١٥	قطر	٩.٣	٩.٠	٩.٣	٩.٨	٩.٧	١٠.١	٩.٢
١٦	الكويت	٧.٠	٧.٢	٥.٨	٥.٣	٥.٣	٥.٣	٥.٠
١٧	لبنان	٨.٦	٨.٦	٩.١	١٣.٤	٨.٢	٧.٩	٨.٢
١٨	ليبيا	٣.٣	٣.٤	٣.٧	٣.٥	٤.١	٤.٦	٢.٠
١٩	المغرب	١٥.٧	١٥.٨	١٨.٢	١٨.٢	١٧.٠	١٦.٥	١٦.٨
٢٠	موريتانيا	٨.٨	٧.٨	٨.٨	٧.١	٧.٢	٧.٤	٦.٨
٢١	اليمن	٩.٨	١٠.٨	١٠.٤	٨.٢	٨.٢	٨.٦	٧.٨
	مجموع البلدان العربية	١٠.٤	١٠.٨	١٠.٥	٩.٧	٩.١	٩.٠	٩.١

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الاسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، ٢٠١٩م: ص ١٤.

سادساً: تجارب بعض الدول في مجال الصناعة:

التركيز على تطوير القطاع الصناعي وخاصة الصناعات الثقيلة، حقق للعديد من الدول تطوراً ملحوظاً خاصة في قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما ساهم في تحويل هذه الدول إلى دول منتجة، وساهم في تطوير بنيتها الهيكلية، وأثر ايجابياً على نمو كافة قطاعات هذه الدول، مما ساهم في تحقيق الأمن والرفاهية لسكانها، وفيما يلي استعراض لتجربة عدد من الدول في مجال الصناعة:

تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

تحتل الصناعات الأمريكية مراتب متقدمة على مستوى العالم، وتمتاز بجودتها العالية، وتقنيتها المتطورة، كالصناعات العسكرية والصناعات الثقيلة، والتي ساهم في تطورها وفرة شبكات النقل والأيدي العاملة المؤهلة ووفرة المواد الخام الأساسية، والسياسات الحكومية، ومن أهم مناطق الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية، منطقة البحيرات العظمى، ومن أهم الصناعات، الصناعات العسكرية، وصناعة السيارات والطائرات، وصناعة الألمونيوم والصلب.

وتتنوع المناطق الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية وتنتشر في معظم الولايات، إلا أن القلب الصناعي في الولايات المتحدة يمتد من الشواطئ الغربية لبحيرة متشجان، إلى ساحل المحيط الاطلنطي شرقاً، ومن أهم الأقاليم الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية منطقة نيوانجلند شرق الولايات المتحدة، منطقة نيويورك وبلتيمور التي تمتاز بصناعة السيارات والمحركات الصناعية والزراعية، ومنطقة الابلاش وبنسلفانيا الشرقية وبنسلفانيا الغربية، وهي من أهم مناطق صناعة الحديد والصلب والأسلحة الحربية والسكك الحديدية والآلات الضخمة، وتمتاز هذه المناطق بمهارة سكانها في الصناعة، وكان للنقل المائي المنخفض التكلفة دوراً في النهضة الصناعية على ضفاف الأنهار(هارون، ٢٠٠٣م: ص ٥٦٣ – ٥٦٥).

كما تنتشر الصناعة المتقدمة في المناطق الوسطى الغنية بالبترول والمعادن، ومن أهمها منطقة البحيرات العظمى، أما المناطق الغربية فقد تطورت الصناعة فيها نتيجة لاستخراج

الفحم والبترول وسهولة النقل وانخفاض التكلفة بينها وبين سواحل الولايات المتحدة الشرقية والجنوبية بعد افتتاح قناة بنما، كما كان لربطها بشبكة الطرق البرية دوراً في تطور الصناعة في تلك المنطقة حيث امتازت بصناعة السفن وصناعة الحديد والصلب وصناعات الكيميائية والمعدنية (هارون، ٢٠٠٣م: ص ٥٦٦ – ٥٦٨).

تجربة ألمانيا:

كان للسياسات الحكومية أثر إيجابي كبير في تقدم وتطور الصناعة في ألمانيا خاصة الصناعات العسكرية والصناعات الثقيلة، كما ساهم توفر المواد الخام الأساسية كالفحم والحديد، إضافة إلى السكك الحديدية، ساهم في تقدم الصناعة الألمانية، وتصدرها للدول الأوروبية، وانتشار الصناعات الألمانية عالية الجودة في دول العالم.

وتعد ألمانيا من بين أهم الدول الصناعية الكبرى في العالم، وأكثرها تطوراً من الناحية التقنية، ومن أهم الصناعات الرئيسية ذات الأهمية الكبرى في ألمانيا صناعة الآلات الالكترونية، والصلب والفحم والمواد الكيميائية، وصناعة السفن والسيارات الفاخرة، كما تشتهر ألمانيا بصناعة معدات النقل بشكل عام، وتأتي ألمانيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية في الأهمية الصناعية على مستوى العالم، ومن أهم الأقاليم الصناعية في ألمانيا (جنوب ألمانيا) في كل من شتوتغارت، وميونخ، وفرانكفورت، وحوض الرور الذي يعد أكبر الأقاليم الصناعية في أوروبا، لوفرة خام الحديد والفحم، ومن أهم المدن الصناعية في هذا الإقليم مدينة أسن، و دورتمند، وكولون (صديق، ٢٠١٠م: ص ٦٨ – ٦٩).

تجربة الصين:

خلال السنوات الأخيرة الماضية نهضت الصين، وركزت على التنمية الصناعية، وتحول اقتصاد الصين من الاعتماد على الزراعة إلى الاعتماد على الإنتاج الصناعي بكافة أشكاله، ومن أهم الصناعات الصينية الصناعات العسكرية والصناعات الثقيلة، وقد ساهم توفر الأيدي العاملة والمواد الخام وشبكات ووسائل النقل المتنوعة، والسياسات الحكومية، دوراً كبيراً في هذه النهضة، من خلال تحفيز نمو القطاع الصناعي.

واتجهت الصين إلى التصنيع بعد الثورة الشيوعية عام ١٩٤٩م، حيث لوحظ زيادة الإنتاج الصناعي، وقدر نصيب الصناعة ١٠% من الدخل القومي قبل الثورة الشيوعية، وارتفع إلى ٣٣% في سنة ١٩٥٤م، ومن أهم أسباب النمو الصناعي توفر الفحم والحديد والبترول والأيدي العاملة، وأخذت الصناعة في الصين في النمو حتى أصبحت من بين دول العالم العظمى، ويظهر تركز الصناعة بشكل واضح في شنغهاي (صديق، ٢٠١٠، ص ٧٩)

وقد بذلت حكومة الصين الشعبية جهود في سبيل تقدم الصناعة، حيث بدأت الحكومة بتنفيذ مشروع السنوات الخمس عام ١٩٥٣م، الذي كان يهدف إلى تحويل الصين من بلد زراعي إلى بلد صناعي من خلال التوسع في الصناعات الثقيلة والتعدينية والكيميائية، وتدريب الأيدي العاملة، وتطوير وسائل النقل، وتغيير نظام الملكية الفردي في الصناعة، لإخضاعه لمشروعات الدولة، وترتب على ذلك تغيرات في توزيع السكان وأعمالهم ومعيشتهم وعلاقاتهم ببعض، وتعد الصين الآن من أهم دول آسيا في مجال الصناعة، وتتمركز معظم الصناعات في السواحل الشرقية للصين، ومن أهم الصناعات صناعة الحديد والصلب، والمحطات الكهربائية، وصناعة الفحم والبترول، والصناعات الكيماوية، والآلات الميكانيكية، والصناعات الالكترونية، والصناعات التقنية العالية، وقد بلغ عدد مناطق التقنية العالية في الصين ٥٢ منطقة (صديق، ٢٠١٠، ص ٨٠ – ٨٤).

تجربة ماليزيا:

ساهم القطاع الصناعي في ماليزيا في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة خلال السنوات الماضية، حيث أصبحت المنتجات الصناعية الماليزية تصدر إلى العديد من دول العالم، ودعمت ماليزيا صناعاتها المحلية وطورتها، مما جعلها قادرة على المنافسة محلياً ودولياً، كما شجعت العمالة، وذلك بالاستفادة من روح الابتكار والإبداع للموارد البشرية الماليزية، وتطوير قدراتها التعليمية والإنتاجية، مما ساهم في تحويل ماليزيا من مصدر للسلع الأولية غير المصنعة، إلى مصدر مهم للسلع ذات القيمة العالية، وذات محتوى تقني عالي(دائرة

التنمية الاقتصادية، ٢٠١٤: ص ٤). ومن الأمور المهمة التي يمكن الاستفادة منها في التجربة الماليزية ما يلي:

- الاعتماد على تطوير وتنمية الموارد البشرية المحلية وتشجيعها على العمل والابتكار والإنتاج.
- الانفتاح المرن على جذب الاستثمارات العالمية، واستخدام التقنيات المتقدمة لزيادة الإنتاجية وجودتها.
- التركيز على الصناعات ذات القيمة العالمية والمحتوى التقني المتطور.
- وضع الاستراتيجيات لدعم وتطوير وتنمية القطاع الصناعي.
- تقديم الدعم للقطاع الخاص ومساندته.

من خلال استعراض أمثلة لتجارب بعض الدول في مجال الصناعة يتضح مدى أهمية القطاع الصناعي في تقدم الدولة، واكسابها أهمية وقوة وثقلاً سياسياً بين دول العالم الأخرى، حيث أن حجم التطور الصناعي للدولة يعد أحد أهم العوامل المؤثرة في قوتها السياسية والعسكرية، مما يسهم في تحقيق الدولة لأهدافها، إضافة إلى تعزيز مكانتها ونفوذها بين دول العالم، ويمكن الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال الصناعة، إضافة إلى التركيز على عمل أبحاث علمية في مجال الصناعة ودعم مراكز البحوث، ودعم الابتكار الصناعي، واستخدام أحدث التقنيات الصناعية في هذا المجال، ووضع استراتيجيات للبحث والتطوير، وابتعاث الطلاب للدراسة في دول العالم المتقدمة صناعياً، لنقل أحدث التقنيات وتجارب تلك الدول.

سابعاً: التحليل الرباعي (SWOT Analysis) لنقاط القوة والضعف والفرص والمهددات للصناعة في المملكة العربية السعودية:

وحول الصناعة في المملكة العربية السعودية كأحد متطلبات الأمن المستقبلي، تم عمل جدول للتحليل الرباعي (SWOT Analysis) لنقاط القوة والضعف والفرص والمهددات في منطقة الدراسة المملكة العربية السعودية (شكل رقم ٤).

شكل رقم (٤) التحليل الرباعي لنقاط القوة والضعف والفرص والمهددات للصناعة في المملكة العربية السعودية كأحد متطلبات الأمن المستقبلي.

المصدر: من إعداد الباحثة.

نتائج الدراسة:

- تنعم المملكة بالاستقرار السياسي والأمن مما يسهم في نجاحها وتقدمها في مجال الصناعة ومنافسة الدول الصناعية الكبرى.
- تعد الصناعة في المملكة العربية السعودية أحد الأنشطة الاقتصادية المهمة التي بدأت تشهد نمواً، إلا أنها تعاني من بعض التحديات.
- تمتلك المملكة العربية السعودية العديد من مقومات الصناعة والتي يمكن أن تسهم في نمو القطاع الصناعي في حال الاستفادة منها واستثمارها بشكل مناسب.
- اتخذت المملكة العربية السعودية عدد من السياسات لتطوير القطاع الصناعي وهدفت رؤية ٢٠٣٠ إلى تشجع الاستثمار الصناعي لتعزيز القطاع الصناعي محلياً ودولياً.
- أطلقت المملكة برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية مطلع العام ٢٠١٩م إلى تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة.
- أنشأت المملكة عدد من المدن الصناعية في عدد من المناطق الإدارية.
- لا يوجد توازن في التنمية الصناعية بين مناطق المملكة حيث ترتكز معظم الأنشطة الصناعية في المناطق الكبرى في المملكة (منطقة الرياض، منطقة مكة الكرمة، المنطقة الشرقية).
- نقص الكوادر الوطنية المدربة وذات الخبرة في مجال الصناعة، فمعظم الأيدي العاملة في القطاع الصناعي من العمالة الأجنبية.

التوصيات:

- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال الصناعة، إضافة إلى التركيز على عمل أبحاث علمية في مجال الصناعة ووضع استراتيجيات للبحث والتطوير.
- العمل على توسيع الانتشار الجغرافي للصناعات في جميع مناطق المملكة لتحقيق تنمية صناعية شاملة ومتوازنة.
- توجيه السياسة الصناعية نحو دعم القدرات البحثية والتطويرية للشركات الصناعية، ودعم مراكز الأبحاث للإسهام في تحقيق تنمية صناعية شاملة ومتوازنة ومستدامة.
- زيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص في توطين الصناعات في المملكة.
- السعي لتوطين الصناعات بمزايا تنافسية خاصة الصناعات الاستراتيجية لمنافسة الدول المتقدمة في المجال الصناعي.
- الشراكة والتعاون بين المؤسسات الصناعية ومراكز البحوث الوطنية.
- توفير التمويل والدعم المالي، وتدريب الكوادر الوطنية على العمل في القطاع الصناعي وباستخدام أحدث التقنيات في هذا المجال.
- إشراك الكوادر النسائية ذات الكفاءة الجيدة في العمل بالقطاع الصناعي.
- سرعة اصدار التراخيص للمصانع وخفض المدة والإجراءات اللازمة لذلك.
- استخدام أساليب الإنتاج الحديثة والمتطورة بهدف تقليل تكلفة الإنتاج ورفع مستوى الجودة.
- التوجه إلى تسويق السلع الصناعية في الاسواق العربية والاقليمية والعالمية.

Saudi Arabia's Industrial sector Development Policy

Abstract:

The industrial sector is an essential source of economic development in the country, and one of the most important factors affecting the state's security and its political power. This study examined the Saudi Arabia's Industrial sector Development Policy. The study aimed to shed light on Saudi Arabia's industrial policy, identify the geographical distribution of industries in the Kingdom of Saudi Arabia, and to showcase the experiences of some countries in the industrial field.

In order to achieve the study's objectives, the analytical descriptive approach was used, and some tools were used to realize this objective. These include the use of Arc map pro 2.9.2 to produce study-related maps. A strategic analysis on the industry in Saudi Arabia was also carried out through the SWOT (strengths, weaknesses, opportunities, and threats) analysis in the area of the study.

The study found a number of findings, including that the Kingdom's industry is one of the important economic activities that has begun to grow, but has some challenges.

The study also presented a number of recommendations, which includes drawing on the experiences of the leading countries in the field of industry. This is in addition to focusing on the work of scientific research in industry and developing R&D (Research and Development) strategies.

Keywords: industry in the Kingdom, industrial sector, regions of the Kingdom, industrial policy.

المراجع:

- السميري، فارس، والمقاطي، بندر، ٢٠١٠م، التحديات واستقرار الأمن الوطني السعودي"، دار المفردات للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- صديق، عبدالفتاح، ٢٠١٠م، جغرافية الصناعة والطاقة المعاصرة: صناعة، تعدين، طاقة، دار المعرفة للتنمية البشرية، الرياض.
- الطالب، باسمة يحيا، ٢٠١٥م، محافظة الأحساء: دراسة في جغرافية الصناعة، رسالة ماجستير في الجغرافيا البشرية، جامعة الدمام، كلية الآداب، قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية.
- طشطوش، هايل عبدالمولى، ٢٠١٢م، الأمن وعناصر قوة الدولة في النظام العالمي الجديد، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- العنزي، يوسف مطلق، ٢٠١٥م، رؤية استراتيجية لتطوير التصنيع العسكري في دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة التهديدات الخارجية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، قسم الدراسات الاستراتيجية.
- الغمري، سامي صلاح، ٢٠١١م، خصائص التوزيع الجغرافي لصناعة مواد البناء والصيني والخزف والزجاج في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الآداب والعلوم الإنسانية، م ١٩ ١٤، ص ٣– ٢٩.
- القباع، عبدالله سعود، ٢٠٠٤م، الأمن الوطني والتحديات المعاصرة، المركز الدولي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، جدة، المملكة العربية السعودية.
- القحطاني، فرج عبدالمحسن، ٢٠١٦م، التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية: واقع وطموح، دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.
- مصطفى، ممدوح محمد، ٢٠٠٤م، استراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر: دراسة حالة إقليم جنوب الصعيد، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الهندسة.

- الهويش، عبدالكريم خلف، ٢٠١م، القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية: نظرة اقتصادية تحليلية مكانية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد ١٢، العدد ١ .
- هارون، علي أحمد، ٢٠٠٣م، أسس الجغرافيا الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- هارون، علي أحمد، ٢٠٠٩م، أسس الجغرافيا السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- النشوان، عبدالرحمن عبدالعزيز، ٢٠٠٥م، جغرافية المملكة العربية السعودية، مطابع الحميضي، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- الاسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، ٢٠١٩م، نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية، الأمم المتحدة، نيويورك.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية، خطة التنمية التاسعة، ٢٠١٠ – ٢٠١٤: ٥٣٨ – ٥٤١ .
- وزارة الاقتصاد والتخطيط، الكتاب الاحصائي السنوي ٢٠٠٦، العدد الثاني والأربعون.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط، الكتاب الاحصائي السنوي ٢٠٠٩، العدد الخامس والأربعون.
- رؤية ٢٠٣٠، برنامج التحول الوطني، ٢٠٢٠: ٥٢ –٥٥ .
- دائرة التنمية الاقتصادية، ٢٠١٤م، القطاع الصناعي ركيزة اقتصادية تتطور، العدد الرابع، مارس ٢٠١٤، أبو ظبي.

المواقع الالكترونية:

- رؤية ٢٠٣٠، برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، www.vision2030.gov.sa .
- الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٧م، مسح النشاط الصناعي، https://www.stats.gov.sa
- الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٨م، مسح النشاط الصناعي، https://www.stats.gov.sa
- الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠٢١م، الرقم القياسي للإنتاج الصناعي، https://www.stats.gov.sa

المراجع الإنجليزية:

- Bonvillian, William B, 2021, Emerging Industrial Policy Approaches in the United States, ITIF Information Technology & Innovation Foundation, 1 October 2021.
- Barwick, Panle Jia et al, 2019, China's Industrial Policy: AN Empirical Evaluation, Working Paper 26075, National Bureau of Economic Research, 1050 Massachusetts Avenue, Cambridge, MA 02138, July 2019.
- Ketels, Christian H.M, 2007, Industrial Policy in the United States, journal of Industry Competition andTrade 7(3): 147 – 167, DOI:10.1007/s10842-007-0017-7, RepEC.
- Shakib, Masoumeh Danesh, 2020, Using System Dynamics to Evaluate Policies for Industrial Clusters Development, Computers & Industrial Engineering 147 (5): 106637, DOI:10.1016/j.cie.2020. 106637.
- Vlados, Charis & Chatzinikolaou, Dimos, 2020, Thoughts on Competitiveness and Integrated Industrial Policy: A Field of Mutual Convergences, June 2020, Research in World Economy. 11(3): 12-25, DOI: 10.5430/rwe.v11n3p12, Project: Competitiveness, business ecosystems, and industrial policy.

-